المقدمة :

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام علي سيد الأولين والأخيرين و خاتم الأنبياء و المرسلين نبينا محمد صلي الله عليه وسلم وعلي اله وصحبه أجمعين.

وبعد :

إن ظهور المراجعة و تطورها حتى وصلنا إلي ما وصلنا إليه جاء تبعا و تلبيا للتطور المستمر لحياة البشرية الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية وتوسيع المؤسسات .

فالمراجعة الداخلية هي وظيفة داخل المؤسسة يتم من خلالها مراجعة جميع الأنشطة الداخلية للمؤسسة و مساعدة الإدارة بمعالجة وظائفها.

والمراجعة الخارجية هي وظفيه تتم عن طريق مراجع خارجي مستقل عن المؤسسة و مراجعة القوائم.

مشكلة البحث :

تتمثل مشكلة البحث في غياب دور المراجعة الداخلية و الخارجية في تحسين الأداء الرقابي ولها عدة أسيلة:

1/ما دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء الرقابي ؟

2/ما دور المراجعة الخارجية في تحسين الأداء الرقابي ؟

3/كيف توثر المراجعة الداخلية و الخارجية في تحقيق أهداف المؤسسات ؟

فروض البحث:

- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية و تحسين كفاءة و فاعلية عملية المراجعة .
- هنالك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تكامل المراجعة الداخلية و المراجعة الخارجية وتحسين الأداء المالي في المؤسسات .

أهمية البحث :

تنبع أهمية البحث من الدور الأكبر الذي تلعبه المراجعة الداخليـة والخارجيـة في تحسـين الأداء المالي والرقابي في المؤسسات .

أهداف البحث:

- إظهار أهمية المراجعة في تحقيق أهداف المؤسسات
- معرفة مفهوم المراجعة الداخلية والخارجية .
- معرفة الدور الذي تلعبه المراجعة الخارجية والداخلية

منهجية البحث:

لقد اعتمادنا علي المنهج الوصفي و التحليلي

مصادر جمع البيانات:

1/ الاستبيان

2/المقابلة

3/المراجع

هيكل البحث:

الفصل الأول : المراجعة الداخلية والخارجية وتقاريرها

المبحث الأول : المراجعة الداخلية

المبحث الثاني : المراجعة الخارجية

المبحث الثالث :تقارير المراجعة

الفصل الثاني : الأداء

المبحث الأول : مفهوم الأداء الرقــابي

المبحث الثاني : طرق و أساليب تقيم الأداء المالي

المبحث الثالث : اثأر الفساد الإداري

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة عن مكان الدراسة

المبحث الثالث : تحليل و مناقشة النتائج

الخاتمة

النتائج

التوصيات

المراجع والمصادر

الدراسات السابقة :

دراسة عماد صالح محمد صالح (2017) :

تمثلت مشكلة الدراسة في أن تطبيق المراجعة الالكترونية في عملية المراجعة يتطلب الكفاءة المالية عند المراجعين من ناحية العلمية والعملية وأنها تحتاج إلى نوع من أنواع الرقابة .

هدفت الدراسة إلى الاستفادة من المراجعة الالكترونية في أعمال المراجعة وبيان إجراءات وأساليب المراجعة الالكترونية واختبار مدى كفاءة الوسائل التقنية .

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج استخدام الحاسوب في مجال المراجعة يزيد من درجة الثقة والموضوعية في الحصول على المعلومات وأوصت الدراسة بإقامة دورات تدريبية وتأهيل مستمر للمراجعة على المعالجة الآلية والاستفادة منها في تسهيل عمليات المراجعة .

تختلف هذه الدراسة عن دراسة الباحثين في أنها ركزت على استخدام الحاسب الآلي في المراجعة يزيد من الدقة والثقة في الحصول على معلومات موضوعية ، وركزت دراسة الباحثين على المراجعة الداخلية وأثرها على كفاءة الأداء المالي في المؤسسات والتوصل إلى مقاييس تساعد في قياس كفاءة الأداء المالي . [1]

دراسة زين العابدين عبد الباقي الطيب (2019) :

تناول الباحث دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي وتمثلت مشكلة البحث في أن هناك غياب شبه كامل الأنظمة المراجعة الداخلية في الشركات السوداني ة ، ركود وبطء العمل بالمنشات نتيجة لتقصير بعض الأطراف الغير محاسبة مما يترتب عليه عدم الكفاءة في الأداء المالي لهذه المؤسسات ، عدم الخبرة الكافية لدى المراجعين في شركات القطاع الدوائي وبالتالي لابد من وجود

[1] / عماد صالح محمد صالح ، المراجعة الالكترونية وأثرها على الكفاءة أداء عملية المراجعة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، 2007.

دورات تدريبية وتأهيلية كما هدف البحث على قياس أثر نظام الرقابة الداخلية بالمنشآت ، كما توصلت إلى عدم وجود فريق مختص في عملية المراجعة الداخلية وتطبيق اللوائح والقوانين ويلاحظ أن المراجعة الداخلية تحت الإدارة العليا ، كما أوصت بضرورة فصل إدارة المراجعة الداخلية عن الادارة العليا ، ووضع برنامج لعملية التخطيط على المراجعة الداخلية . (1)

[1] / زين العابدين عبد الباقي الطيب ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، (2011).

الفصل الأول

المراجعة الداخلية والخارجية وتقاريرها

المبحث الأول : المراجعة الداخلية

المبحث الثاني : المراجعة الخارجية

المبحث الثالث : تقارير المراجعة

تمهيد :

المراجعة (Audit) كلمة معناها باللغة اللاتينية وهو يسمع طريق استدعاء الأشخاص المسئولين عن إعداد حسابات الأطيان الزراعية لإعطاء بيانات وافية عن تلك الحسابات أمام الملاك .

والمراجعة بمعناها الواسع هي الوظيفة التي تشمل الفحص الدقيق للعمل الذي قام به الآخرون ، وفي معناها الضيق فهي الفحص المنتظم للقوائم المالية والسجلات والعمليات المرتبطة لتحديد مدى اتفاقها مع المبادئ المحاسبين المقبولة قبولا عاماً ، والسياسات الإدارية والمتطلبات القانونية ، وبحيث يستطيع المراجع أن يكون رأيا فنيا محايداً عن مدى صحتها ، ومدى تمثيلها للحقائق تمثيلا عادلا وصادقاً .

ولعل السبب الرئيسي للقيام بالمراجعة المالية هو أن أكثر الأفراد المتأثرين بالبيانات المالية أو الذين يتخذون قرارات مالية مثل المستثمرين أو الدائنين ... الخ لا يستطيعون أن يحكموا بعدمه وعدالة البيانات المالية الموجودة تحت ايديهم . وتهدف المراجعة إلى اختفاء الثقة والمصداقية على القوائم المالية التي تقوم المنشأة باعدادها ونشرها .

ويفر الإطار الفكري للمراجعة الأسس لتنظيم وفهم معايير ومتطلبات المراجعة ، ومن ثم فإنه يساعد على وصف وشرح وتجديد قراءات المراجع والخطوات التي يتعين عليه القيام بها حال قيامه بمراجعة حسابات أي منشأة .

المبحث الأول

المراجعة الداخلية

مقدمة:

تطورت المراجعة الداخلية عند قدماء المصريين و اليونانيين الذين استخدموا المراجعين من الحسابات العامة حيث كان المراجع يستمع إلي القيود المسجلة بالدفاتر والسجلات للتأكد من سلامتها وفي عام 1974م اقترحت معايرها لتنظم من المراجعة الداخلية وقدمت تقرير لدراستها لتشمل المجالات الإدارية.

مفهوم المراجعة الداخلية:

تعرف علي أنها الخطة التنظيمية و جمع الطرق و الإجراءات التي تضعها الوحدة الاقتصادية لحماية أصولها وفحص البيانات المعتمد عليها وتشجيع الالتزام للسياسات الإدارية. [1]

هي خطة تنظيمية إدارية لتصنيف و تنسيق مجموعة من المنشاة لحماية أصولها و ضمان المعلومات الحسابية. [2]

وتعني كذلك كافة السياسات و الإجراءات التي تنشاها المؤسسة للمساعدة للوصول إلى أهدافها والالتزام للسياسات لحماية الأصول و حفظ المعلومات المالية. [3]

وهي عملية منظمة لجمع وتقيم الدولة بشكل موضعي لتحديد مدي التوافق و التطابق بين المعاير.[4]

وهي الخطة التي تنشاها المؤسسة من اجل حماية الأصول المتداولة.[5]

---

[1] \ /ألان عجيب مصطفي - ك دور الرقابة الداخلية - العراق / مجلة الإنسانية - ص{7}

[2] \ 2/كمال عبد السلام - ج المنصورة - مصر/ كلية التجارة / ك أصول علم المراجعة - ص{ 187}

[3] \ برابح بلال - ج احمد بومرداس - ك تقيم المراجع في تحسين نظام الرقابة - ص{5}

[4] \ عبد الفاتح - ج الجديدة -مصر - ك الرقابة و المراجعة الداخلية - ص{23}

[5] \ كمال عبد السلام-ج المنصورة- مصر- كلية التجارة- ك أصول علم المراجعة- ص{192}

أهداف المراجعة الداخلية :

هي الأهداف المنتظرة من تصميم نظام الرقابة من الإجـراءات لتحقيـق أهـداف الرقابـة الداخلية.

1/ حماية أصول المؤسسة: ولها عاملين هما

أ/ توفير الحماية لأصول المؤسسة .

ب/ الحماية المادية للمؤسسة. [1]

2/ دقة البيانات المحاسبية : ويجب إن تكون المعلومات دقيقـة وجـاهزة في الوقـت المناسـب وتكون مزودة بالمعلومات و الخصائص.[2]

3/تحقق الكفاءة وفعالية العمليات :و هي التي تحقق العلاقة المثلى بين عناصـر المـدخلات وعناصر المخرجات.[3]

4/فعاليات عمليات المؤسسة:

وهي التي تحقق العدالة بين العناصر وهي حماية الأصول وتوحيد الموارد المتاحة لتحقيـق الأداء والتأكد من قدرة المؤسسة علي الالتزام و الوفاء.[4]

5/الفعالية: وتعني القدرة علي تحقيق النتيجة المقصودة طبقا لمعاير محددة.[5]

خصائص المراجعة الداخلية : -

هي نظام المراجعة الداخلية وهي مجموعة من الخصائص و المميزات التي من خلالها يمكـن تحديد قدرة و كفاءة فعالية الأداء للمؤسسة .-

---

[1] \ حسين احمد- ج- دار الثقافة للنشر و التوزيع - عمان - ك مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري)- ص{278}

[2] \ عبد الفتاح الصحن - مؤسسة - شباب مصر الجامعية – الإسكندرية- ك أصول المراجعة الداخلية والخارجية- ص{35}

[3] \ محمد السير سرايا- دار المعرفة - مصر - الإسكندرية - أصول و قواعد المراجعة - ص {142}

[4] \ سليمان نسر لسبوع - الأردنية لمجلات الدراسات للعلوم الإدارية - ك اثر هياكل الرقابة - ص {111}

[5] \ مدحت محمد - المجموعة العربية للتدريب - مصر القاهرة – ك الأداء الإداري المتميز - ص {55}

الملائمة: وهي استعمال رقابي جيد يناسب طبيعة عملها للمؤسسة كبيرة الحجم. [1]

الفصل بين المسؤوليات: ويجب الفصل بين مسؤوليات العاملين فيما تقلل من احتيال الغش.[2]

الموضوعية: هي الحصول علي المعلومات الصحيحة و التأكد من مصادرها.[3]

وضوح خطوط السلطة: وهي الوظائف المختلفة لتحقيق رقابة فعالة عبر مجموعة محدده من القياس لتحديد الأصول ومدي كفأتها.[4]

المرونة: هي أسلوب الرقابة المتبع من احتياجات المؤسسة بحيث يجب التبديل و التطوير بين الأساليب حتى يمكن متابعة التغيرات واستخدامها.[5]

أنواع المراجعة الداخلية :

تتضمن المراجعة الداخلية العديد من الأنواع تقوم المنشآت بتطبيق الأنواع المختلفة حسب السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة إعتمادا على الخبرة الماضية للمراجعين الإداريين في مراجعة العمليات والدفاتر والسجلات والوثائق المالية وال حاسبية والإجراءات المستعملة ، ويمكن تقسي المراجعة إلى عدة أنواع كما يلي :

المراجعة المالية : وهي تعني بمراجعة العمليات والدفاتر والسجلات والوثائق المالية والمحاسبية والإجراءات المستعملة في هذا الجانب .

المراجعة الإدارية : وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية من ناحبة النشاطات الاخري غير الناحية المالية والمحاسبية ولذالك فهي تتطلب

---

[1] \ برابح بلال - احمد بومرداس – ك تقيم دور المراجعة الداخلية في تحسن نظام الرقابة الداخلية - ص {5}

[2] \ وليد تونس - دار المريخ للنشر - السعودية - ك المراجعة بين النظرية و التطبيق - ص {374}

[3] \ برابح بلال - احمد بومرداس - ك تقيم دور المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية - ص {2 1}

[4] \ وليد تونس - دار المريخ للنشر / السعودية - ك تقيم المراجعة الداخلية في تحسين نظام الرقابة الداخلية - ص {376}

[5] \ برابح بلال - احمد بو مرداس- ك تقيم دور المراجعة في تحسين نظام الرقابة الداخلية - ص {15}

معرفـه السياسـات والإجـراءات المطبقـة في المؤسسـات ومـن ثـم تقـديم بمقترحـات وتوصـيات تسـاعد علـي رفـع الكفـاءة العامـة للتشـغيل اعتمـادا علـي الخـبرة الماضـية في كشـف الأخطـاء والثغـرات وتقـدم أيضـا خطـة لتطـوير وحمايـة أصـول المشـاءة ومـدي ملاءمتهـا للأهـداف واهـم الملاحظـات الفنيـة الـتي تظهـر عنـد مقارنـات الأداء وتفعيـل النتـائج . ومـن المهـم أيضـا تـوفير مـا يسـمي بالمراجعـه الوقائيـة أي تفـادي الأخطـاء قبـل حـدوثها فنظـام المراجعـة الداخليـة النـاجح بيـدا ببنـاء آليـات هـذا النظام الوقائي قبل محاسبة المسؤلين عن التنفيذ([1])

من حيث الهدف :- وتنقسم إلي ثلاثة أنواع هي :-

أ/ مراجعه القوائم المالية :-

ويجب إن يقوم بتلـك المراجعـة شـخص مسـتقل يتمتـع بالكفـاءة ، يكـون مسـئولا عـن إبـداء رأي فـني محايـد عمـا إذا كانـت الأرقـام الظـاهرة في القـوائم الماليـة تتماشـي مـع المقـاييس ألموضـوعه مـن عدمـه ، فبحثيـث يكـون ذالـك الـرأي موثقـا بأدلـة إثبـات كافيه ومقبولة .

ب/ مراجعه الالتزام :-

هناك نـوعين مـن الالتـزام ، الأول يتعلـق بالتـذام العـاملين بالمنشـاة بـاللوائح والـنظم والتعليمـات الداخليـة الـتي تضـعها الإدارة العليـا بالمشـاءة مثـل الالتـزام بتطبيـق نظم الرقابة الداخلية .

النوع الثاني يتعلق بالتذام المنشاة نفسها بالقوانين والضوابط الرقابية .

[1] / إنصاف عوض محمد ، دور ومهام المراجعة الداخلية في ضبط المال العام ، (ورقه مقدمه غي ورشه عمل مايو 2009) ، ص3

ج/ المراجعة التشغيلية :-

يقصد بها اجراء مراجعه لنشاط او اكثر من انشطة المنشاءة بهدف تحديد مدي كفاءه وفعالية هذة الانشطة ، واقتراح التوصيات المناسبة لتحسين الاداء او ذياده فعاليتة ، ولا يختصر هذا النوع من المراجعه علي النواحي المحاسبيه فقط مثل مراجعه النظام المحاسبي بشكل عام .

من حيث الجهه :-

يطلق علي عمليه المراجعة التي تؤديها جهة خارج المنشاءة محل المراجعه مراجعه خارجيه ، اما اذا تم تاديه المراجعة من خلال جهه من داخل المنشاءه (اداره ، قسم، شخص) فيطلق عليها مراجعه داخليه([1])

قد يلزم القانون في بعض الدول جهات حكوميه بإجراء عمليه المراجعة فيطلق عليه مراجعه حكوميه .

من حيث التوقيت :-

هناك نوعان من حيث التوقيت النوع الأول المراجعة النهائية وهي التي يجريها المراجع في نهاية السنة المالية ، وهنا يعتمد المراجع على نظام رقابة داخلية قوية ، والنوع الثاني يطلق عليه مراجعة مستمرة وهي تتم على مدار السنة ، ويلجأ إليها المراجع في حالة وجود خلل أو عدم كفاية النظام الرقابة الداخلية .

من حيث الشمولية :

في حالة قيام المراجع لمراجعة القوائم المالية للمنشأة والتقرير عنها في نهاية السنة المالية يطلق على هذه المراجعة مصطلح المراجعة الكاملة ويكون للمراجع الخارجي في هذه الحالة صلاحيات غير مقيدة بأي شروط ، بحيث يترك له الاختيار الأسلوب الذي يراه مناسب لتحقيق وتنفيذ عملية المراجعة .

[1] / علي ابراهيم طلبه ، دراسات في المراجعه والرقابه الماليه ، ص(19-20

المبحث الثاني

المراجعة الخارجية

مفهوم المراجعة الخارجية :

تعتبر وسيلة وليست غاية وتعتمد علي القوائم المالية التي يعتمد عليها مراجع الحسابات المستغل .

***المراجعة الخارجية: هي عملية منظمة تنطوي علي تجميع و تقديم موضوعي للأدلة المتعلقة بمعلومات مقدمة عن إحداث و تصر وفات اقتصادية للتحقق بين التوافق بين المعلومات و المعاير. (1)**

تعريف ثاني: هي عملية منظمة لتجميع الموضوعي الخاصة لنتائج الإحداث و التصرفات الاقتصادية لتحديد المعاير للقوائم المالية داخل المشروع.(2)

تعريف ثالث: هو عملية منظمة للوصول علي القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة علي الإحداث الاقتصادية لغرض التأكد من درجة معاير العناصر وذلك للوصول ألي نتائج الإطراف المعنية. (3)

تعريف رابع: هي التي يقوم عليها شخص مؤهل ومدرب و مستغل ومحايد ومسئول الحسابات و القوائم المالية و هدفها إبداء الرأي الفني. (4)

تعريف خامس: هي فحص أنظمة الرقابة و البيانات والمستندات الخاصة للمشروع و تعني فحص انتقادي منظما برأي فني محايد للقوائم المالية.(5)

---

[1] \ عبد الفتاح محمد - مصر الدار الجامعية- ك الرقابة و المراجعة الخارجية- ص{7}

[2] \ عبد الوهاب نصر - مصر/ الدار الجامعية - ك المراجعة الخارجية الحديثة- ص{ 14}

[3] \ محمد سمير - الإسكندرية- الدار الجامعية- ك المراجعة الخارجية- ص{6}

[4] \ عبد الوهاب نصر- مصر /الدار الجامعية- ك المراجعة الخارجية الحديثة- ص{37}

[5] \ خالد أمين عبد الله- عمان/ الأردن- ك تدقيق الحسابات الناصية العلمية و النظرية- ص{ 13}

أنواع المراجعة الخارجية:

هي المراجعة الخارجية وتعتبر وسيلة و ليست غاية ولها عدة أنواع منها.

1/المراجعة القانونية:و تعني القانون غي إعمال المراقبة السنوية.

2/المراجعة الاختيارية:وهي التي يقوم بها محترف بطلب من احد الإطراف المتعاملة مع المؤسسة.

3/الخبرة القضائية: وهي التي يقوم بها محترف من الخارج بطلب من المحكمة. [1]

أنواع أخري:

1/المراجعة الخاصة: وتعني إن المراجعة تتم وفقا المتطلبات القانونية.

2/المراجعة الشاملة: هي التي تساعد جميع المفردات و العناصر التي يرجع إليها لي إجراء تقرير.[2]

3/ المراجعة الخاصة: وهي تتم عن تلبية الطلب للشخص عند اهتمام النتائج.

4/ المراجعة الجزية :هي التي يقوم فيها المراجع بفحص مجموعة الحسابات .

5/ المراجعة الشاملة : وهي التي تتفاعل مع جميع العناصر التي يرجع إليها.[3]

6/مراجعة القوائم المالية: وهي فحص القوائم طبقا للمعاير المقررة من المبادئ المحاسبية.

7/مراجعة الالتزامات: هي فحص إجراءات المؤسسة لتحديد القواعد و اللوائح المحددة.

8/مراجعة التشغيل: وهي فحص أجزاء التشغيلية للمؤسسة وتقيم فعالية الكفاءة.[4]

9/ المراجعة القانونية:وهي التي تهتم بإعمال القانون للموسوسة ومراجعة حساباتها.

---

[1] \ محمد بوتين- الجزائر- ك المراجعة و مراقبة الحسابات- ص{27}

[2] \ عبد الفاتح محمد/مصر – الإسكندرية- الدار الجامعية- ك المراجعة علما و عمل- ص{53}

[3] \ عبد الفاتح محمد كمال- مصر- ك أبو زياد للمراجعة- ص{54}

[4] \ حكيمة مناعي- ج بأنته- الجزائر- ك تقارير المراجعة الخارجية في ظل تطبيق المعاير المحاسبية- ص{ 18}

10/ المراجعة التعاقدية: وهي التي تتم دون التزام معين في المؤسسات الفردية والتحقق من وجود مراجع خارجي للقوائم المالية.[1]

أهداف المراجعة الخارجية:-

هناك مجموعة من الأهداف تمثل فيما يأتي وهي.

1/الوجود والتحقق: وهو ان يسعي مراجع الحسابات إلي التأكد من جميع الأصول و الخصوم في القوائم المالية.

2/الشمول و الكمال: هو التأكد من صحة البيانات المحاسبية بالدفاتر و السجلات .

3/التقسيم و التخصيص:وهي تقسيم الإحداث المحاسبية وفقا للطرق المحاسبية ومعالجة الأخطاء.[2]

أهداف أخري:

*أهداف تقليدية: وهي التأكد من صحة البيانات المحاسبية و مدي الاعتماد عليها ولها عدة عوامل.

1/إبداء الرأي الفني.

2/مساعدة الجهات لحكومية.

3/اكتشاف إعمال الغش بالدفاتر و السجلات.[3]

أهداف حديثة: وهي التأكد من صحة البيانات المشتبهة في الدفاتر و السجلات حيث تحقق اكبر قدر من الربح وتعمل علي رفاهية المجتمع.[4]

1/العرض والإفصاح:هو فحص القوائم المالية بعناية للتحقق من سلامة الحسابات .

[1] \ نصيرة سليمان - ج محمد خضير - ك أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية - ص{6}
[2] \ محمد التهامي- ك المراجعة و تدقيق الحسابات- ص{ 15}
[3] \ حسين القاضي - دار الصفاء للنشر – عمان- ك أساليب دقيق في ظل المعاير الأميركية- ص{5 1}
[4] \ خالد أمين- دار وائل للنشر – عمان- ك علم تدقيق الحسابات- ص{6 1 }

2/إبداء رأي فني: وهو ان يسعي المراجع الخارجي من خلال عمليـة المراجعـة إلـي إبـداء الرأي الفني حول المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام.([1])

3/التقييم و التخصيص: هو الحصول علي الصورة الحقيقية للحالة المالية للمؤسسة.

4/التسجيل المحاسبي: هو تسجيل المبالغ الممثلة للأصل بصـورة صـحيحة في السـجلات و القوائم المالية.([2])

[1] \ محمد التهامي - ديوان المطبوعات الجامعية- ك المراجعة و تدقيق الحسابات- ص{18}

[2] \ حكيمة مناعي- ج بأنته- ك تقارير المراجعة الخارجية في ظل تطبيق المعايير المحاسبية- ص{ 18

المبحث الثالث

تقارير المراجعة الخارجية

التقرير الذي يعده المراجع للمراجعة للحصول علي المعلومات حيث يقوم المراجع بفحص القوائم و مدى دقة البيانات وتحليلها لواقع الأمور .

ولها عدة تعريفات هي:-

هو المنتج النهائي لعملية مراجعة القوائم المالية للمؤسسة وهو وسيلة لتوصيل الرأي الفني لمراجع الحسابات في القوائم المالية المختلفة.[1]

هو الوسيلة التي يعبر عنها المراجع عن رأيه في القوائم المالية أو عند إبداء الرأي في الحسابات الجارية.[2]

هو خلاصة ما توصل إليه مراجع الحسابات وفحص الأدلة و المستندات للمؤسسة ويعبر عن التدقيق.[3]

خلاصة ما توصل إليه المراجع عند فحصه للأدلة المؤيدة عند إعطاء الرأي. [4]

هي الوسيلة التي يعبر عنها المراجع عن إبداء رأيه الفني في المؤسسة.[5]

---

[1] \ عبد الوهاب نصر علي - ج الدار الجامعية الإسكندرية - مصر / ك المراجعة الخارجية الحديثة وفق لمعير العربية - ص {82}

[2] \ مصطفي حسين خضير - ج الملك سعود - السعودية / ك مراجعة المفاهيم و المعاير والإجراءات - ص {122}

[3] \ هادي لمي - ج عمان / الأردن - دار وائل للنشر - ك مدخل التوقيت من الناحية النظرية و العلمية - ص {20}

[4] \ نصيرة سليمان- ج محمد خضير - ك أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية- ص { 17}

[5] \ مصطفي حسين خضير- ج الملك سعود- السعودية- ك المراجعة المفاهيم و المعاير- ص{27 1}

الفصل الثاني

الأداء

المبحث الأول : مـــفـــهـــوم الأداء الـــرقـــابي

المبحث الثاني : طرق و أساليب تقيم الأداء المالي

المبحث الثالث : آثـــــار الـفـــســـاد الإداري

المبحث الأول

مفهوم الأداء الرقابي

مفهوم الأداء :

ويؤكد (هنري فيؤل)علي أن الأداء هو التحقق من مدي مطابقة التنفيذ للخطة الصادرة و التعليمات والمبادئ المتعددة وهي تهدف بشكل رئيسي إلي تحديد نقاط الضعف و الأخطاء بغرض معالجتها و تصحيحها.

و يمكن تعريفها بأنها تلك العملية التي تحاول التأكد على أن النشاطات الفعلية التي تلام تلك النشاطات المرغوب فيها أو الأهداف التي سبق تحديدها و تعمل علي كشف الانحرافات و تصحيحها كما تزود المدير بتغذية راجعة تساعد في تحقيق الأهداف .

كما عرفت بأنها مجموعة من العمليات التي تقوم علي أجهزة معينة وتتضمن جمع البيانات و تحليلها للوصول إلى نتائج و ذلك من اجل التأكد من تحقيق المنظمة لأهدافها بكفاءة عالية . ([1])

نهدف للوصول لمفهوم الأداء الرقابي وطرق تحليله حيث اهتم علماء الإدارة بدراسة العديد من القضايا أو المشكلات الإدارية و ذلك بهدف وضع إنتاجية المرافق العمومية على مختلف أنشطتها .

لتحديد الأداء الرقابي لابد من تحديد مفهوم الرقابة بشكل عام :-

الرقابة في الاصطلاح :و تعني الملاحظة و الحراسة وهي مشتقه من الفعل راقب وتعني محاسبة عن طريق المراقبة و التأكد من تصحيح الأخطاء.

[1] \ قصي علي عمار - ج الشام الخاصة - ك مقرر الرقابة الإدارية و المالية - ص {2,3,4}

الرقابة في الاصطلاح اللغوي: هو عملية التحقق من مدى انجاز الأهداف المبتغى و الكشف عن معوقات تحقيقها و العمل على إيجاد الحلول المناسبة وفق ما حددته القواعد القانونية للدولة و بصورة مرضية .

الأداء الرقابي:هو التحقق مما إذا كان كل شي يسير وفق للخطط المرسومة والتعليمات الصادرة ومتابعة العاملين للمنظمة لتنفيذ الخطط الموضوعة و تقويم أعمالها لتحقيق الأهداف المرسومة بأكبر قدر ممكن من الدقة واقل قدر ممكن من الأخطاء. [1]

وهناك تعريف تركز علي مراحل الأداء الرقابي مثل:

1/ اتخاذ القرارات الضرورية للقيام بأعمال صحيحة.

2/ المتابعة للتأكد من مدي فعالية العمل.

3/ تحرير ألمقاييس أو الانحرافات التي تمثل النتائج المطلوبة .

4/ تقويم الأداء للتعرف علي الأخطاء أو الانحرافات.

كما عرف الأداء الرقابي علي انه السلطة أو النفوذ التي يتم من خلالها تحديد كيفية قياس الإعمال التي يقوم عليها المرؤوسين وتصحيحها لضمان تحقيق الأهداف و هو مجموعة من العمليات تتضمن جمع البيانات وتحليلها للوصول إلى نتائج تقوم عليه أجهزة معينه للتأكد من تحقيق المشروع.[2]

تعريف (جاري ديسلر) :

هو الوظيفة التي تضمن أن الأنشطة توفر لنا النتائج المرغوبة وتتعلق بوضع هدف و قياس الأداء واتخاذ الإجراءات التصحيحية.

ويمكن تعريف الأداء بأنه احد وظائف إدارة المشروع ومن خلاله يتم جمع المعلومات اللازمة لقياس الأداء الفعلي .

---

[1] \ ريمه بريش - ج العربي بن مهيدي الجزائر - ك الرقابة الإدارية علي المرافق العامة - ص{ 10 , 12,11 }

[2] \ وجدي سلمان - ج تشيرن اللاذقية - ك الرقابة علي المواد البشرية وأثرها في رفع فعالية الأداء - ص{2 /3 /4}

وهو وسيلة تمكن المخطط من التأكد من تحقيق أهدافه في عملية الأداء إذا كان كل شي يحدث طبقا للخطة الموضوعية و التعليمات الصادرة والمبادئ المحددة لمعالجة الأخطاء.([1])

تعريف (محمد عليش)

وهو عملية تهدف للتأكد من أن الأهداف المحددة و السياسات المرسومة و التعليمات الموجهة تنفذ بدقة وعناية وتعني التحقق من النتائج.

وأيضا يمكن تعريفه علي انه عبارة عن عملية تقييم النشاط الفعلي للتنظيم المخطط و تحديد الانحرافات ومعالجتها وان يسير كل شي في المجموعة وفق ما خطط له. ([2])

[1] \ علي السلمي ج- الجديدة الإسكندرية 2007 - دارعزيب للطباعة والنشر القاهرة - ك/التنظيم{النظرية-الهياكل-التعليمات}- ص{74}

[2] \ تجاوري جليلة – ج العربي بن مهيدي - أم البواقي- ك الرقابة الإدارية و دورها في تحسين الأداء الوظيفي لدي العمال - ص{33/32}

المبحث الثاني

طرق وأساليب تقيم الأداء المالي

مقدمة :

يهدف تقيم الأداء المالي للوصول إلى تشخيص صحيح للوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية لمعالجة البيانات المتوفرة من ثم البحث عن عناصر تلك البيانات و تحليلها و معالجتها.

*المفاهيم المعبرة عن الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية:-

1/ السيولة 2/ الربحية

أولا : السيولة

أهمية السيولة :وتهتم المؤسسة الاقتصادية للسيولة بقرض أداء التزاماتها قصيرة الأجل عند حلول اجل الاستحقاق.

وهي مقدرة المؤسسة عن مقابلة التزاماتها الجارية في التحاقها علي تحويل أصولها المتداولة أي نقود .

وهي السرعة التي تمكن من تحويل الأصل إلي نقدية بدون خسارة في القيمة ونجد أن السيولة لازمة لتحويل الأصل إلى نقدية.

ثانيا : الربحية

وهي كفاءة عناصر التشغيل داخل المؤسسة وتعطي إجابات نهاية عن أداء التشغيل للمؤسسة.

ويهتم المستثمر في التعريف علي العائد المتوقع من المال المستثمر في المؤسسة في سوق المال.

المراحل التي تقوم عليها عملية التقييم :-

1/جمع البيانات و المعلومات من اجل التحقق من صلاحية عملية التقييم.

2/ إجراء عملية التقييم من اجل حلول النشاط المالي للمؤسسة.

3/ اتخاذ القرارات المناسبة عن نتائج التقييم.

4/تحليل ودراسة البيانات و المعلومات الإحصائية واستخراج القوائم المالية. [1]

* مؤشرات تقيم الأداء المالي:-

1/السيولة 2/رأس المال 3/الربحية

أولا السيولة :-

وهي نسب الزيادة في النقد في المصرف التجاري ويكمن من خلالها تحويل الأصل إلى نقدية.

ثانيا رأس المال :-

هو مدي كفاءة رأس المال لمواجهة الأخطاء التي من المحتمل حدوثها وتأثيرها علي أموال المستثمرون .

ثالثا الربحية :-

و هو مقدار ربحية العائد مقابل استثمار في المصرف ويتم إيجاد المعدل من خلال صافي الربح. [2]

طرق وأساليب تقيم الأداء المالي :-

1/رأس المال العامل 2/نسب السيولة 3/الخزينة الصافية

[1] \ حاج عسي - ج العربي بن مهيدي - كلية العلوم الاقتصادية - ك تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - ص {24,25,26}

[2] \ مهدي عطية - ج العربي بن مهيدي - ك مؤشرات الأداء المالي الاستراتجي - ص {6,7,8,9}

أولا : رأس المال العامل :-

هو الفائض المتداول علي ديون قصيرة الأجل بحيث يسمح بملاحظة الفرق بين الأصول المتداولة و الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت.

ثانيا نسب السيولة :-

و يقصد منها النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة علي الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل ولها أربعة عوامل هي :

1/نسب السيولة العامة : وهي قدرة الشركة علي مواجهة الخصوم المتداولة .

2/نسب السيولة السريعة :ويكمن تحويلها إلي نقدية لقياس درجة سيولة المنشاة.

3/نسب السيولة الفورية:وتعتبر أكثر النسب صرامة لتقيم المؤسسات .

4/نسب التمويلية الدامية:و تعتبر هذه النسب من مدي تمضية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة.([1])

طرق تقيم الأداء المالي :-

1/ رأس المال 2/ نسب السيولة

أولا : رأس المال :

هو جزء من الأموال الدائمة التي تاريخ استحقاقها يتجاوز السنة والذي يمول بعض عناصر الأصول المتداولة.

ثانيا : نسب السيولة :

وهي دور مهم في المؤسسة ويعتبر هدف ماليا وتعني قدرتها علي مواجهة التزاماتها ولها عدة قواعد وهي :

[1] \ عاشه بلغاري - ج قاصدي مرباح - ك تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - ص {8,9, 0 1}

1/نسبة السيولة العامة وهي القدرة علي معرفة نسب المؤسسة علـي مواجهـة التزاماتهـا قصيرة الأجل.

2/نسبة الخزينة وهي القدرة علي الوفاء بالتزاماتها علي الأصول.

3/نسبة الفورية وهي توضح مقدار النقد المتاح لدي المؤسسة.

4/مجال الأمان وهي معرفة نسبة التغطية النقدية للاحتياجات اليومية.[1]

مؤشرات الأداء المالي:-

1/الربحية 2/السيولة 3/الدفع المالي 4/ الخزينة الصافية 5/التوازن المالي

أولا الربحية : وهي كفاءة السياسات و الإجراءات والقرارات التي اتخذتها إدارة المؤسسة.

ثانيا السيولة : وهي معرفة مقدار الشركة علي التزاماتها قصيرة الأجل ومعالجة مشاكلها وإيجاد الحلول.

ثالثا الدفع المالي : وتساعد في الحكم علي مدي قدرة الشركة للوصول إلى أفضل النتائج.

رابعا الخزينة الصافية : ويستخدم فيها رأس المال لتمويل الاحتياج لدي العمال.

خامسا التوازن المالي : ويمكن اعتباره معيار لتقيم الأداء من اجل تحقيق الأمان للمؤسسة.

المؤشرات الحديثة لتقيم الأداء المالي :

1/ القيمة المضافة وهي مقياس الانجاز المالي لتقرير الربح الحقيقي .
2/القيمة السوقية وهي تعبر عن الحكم للأداء المالي الداخلي للمؤسسة.
3/عائد التوقف النقدي ويستخدم في تقيم المؤسسة ومقارنة المؤشرات.[2]

[1] \ عادل عشي - ج محمد خضير / بسكرة - ك الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية - قياس و تقيم - ص {69, 70 ,71, 72}

[2] \ عبد الرحمن يعقوب - ج قاصدي مربح - الجزائر - ك محاولة قياس اثر تطبيق الاستغلالية المالية علي الأداء المالي للمؤسسة - ص {24,25,26,27,28}

المبحث الثالث

أثار الفساد المالي و الإداري

مفهوم الفساد المالي :

الفساد في اللغة هو: "خروج الشيء عن الاعتدال قليلا كان الخروج عنه أو كثيرا، ويضاده الصلاح. ويستعمل ذلك في النفس، والبدن، والأشياء الخارجة عن الاستقامة، يقال: فسد فسادا وفسودا، وأفسده غيره" .

وأما الفساد في الاصطلاح المعاصر فتتعدد تعريفاته بتعدد مجالاته، وتختلف باختلاف أنواعه: وأنواع الفساد كثيرة، فهنالك الفساد السياسي، والفساد الإعلامي، والفساد الاقتصادي، والفساد الاجتماعي...الخ.

وما يهمنا هنا هو التعريف بالفساد المالي والإداري، والتعريفات هنا على ثلاثة أقسام: تعريفات للفساد المالي، وتعريفات للفساد الإداري، وتعريفات شاملة تتناول الفسادين معا.

التعريف بالفساد المالي :

يمكن تعريف الفساد المالي في مجال الوظيفة العامة بأنه: سوء التصرف في الأموال العامة، أو تلقي أموالا في مقابل تقديم خدمة أو منفعة، مشروعة أو غير مشروعة .

التعريف بالفساد الإداري:

وأما الفساد الإداري فيعرف بأنه: "سلوك ينحرف فيه الموظف العام، أو من كلف بخدمة عامة، عن معايير أخلاقيات الوظيفة العامة، والقيم الاجتماعية، بهدف الحصول على منفعة ذاتية، أو فئوية على حساب المصلحة العامة" .([1])

[1] / خضير شعبان - ج بأنته - معهد علوم الأرض و الكون - ك الفساد وأنواعه أسبابه - ص {14}

3- التعريف بالفساد المالي والإداري:

لا يخفى الترابط الوثيق بين الفساد المالي والفساد الإداري، حتى إنه يمكن القول بتلازمهما، وفي تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد المالي والإداري تقول المنظمة هو:

[ص: 28] "كل عمل يتضمن استخدام المنصب العام [من قبل الموظف] لتحقيق مصلحة خاصة ذاتية لنفسه أو لجماعته".

وفي "اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد" جاء تعريف الفساد المالي والإداري بأنه: "تعمد موظف عمومي استغلال وظائفه أو موقعه؛ أي قيامه أو عدم قيامه بفعل ما، لدى الاضطلاع بوظائفه، بغرض الحصول على مزية غير مستحقة لصالحه هو، أو لصالح شخص أو كيان آخر مما يشكل انتهاكا للقانون" .

ويظهر من هذا التعريف أن ممارسة الفساد قد تكون من خلال القيام بالأعمال السيئة، أو بعدم القيام بالأعمال الواجبة، وذلك كتعمد الإهمال، أو غض الطرف والسماح بتمرير أفعال غير مشروعة.

والخلاصة التي يمكن أن نخرج بها من كل ما سبق هي أن الفساد المالي والإداري سلوك فاسد يتمثل في عدم القيام بالواجبات الوظيفية على الوجه المطلوب، وفي إساءة استخدام الموظف لموقعه الوظيفي، واستغلاله للسلطة الممنوحة على نحو يحقق منافع ومكاسب غير مشروعة، لذاته أو لغيره.

هناك أسباب كثيرة و متعددة تؤدي إلى انتشار ظاهرة الفساد الإداري إلي ظاهرة اجتماعية من ظروف مختلفة سواء كانت سياسيه أو اقتصادية .([1])

أسباب الفساد الإداري:

1/الأسباب السياسة: وتتعلق بالسياسة من حيث غياب أجهزة الرقابة وعدم وجود مؤشرات مستقلة لمكافحة الفساد الإداري .

[1] / خضير شعبان - ج بأنته - معهد علوم الأرض و الكون - ك الفساد وأنواعه أسبابه - ص {15}

2/الأسباب الاقتصادية :وتضم مجموعة الأسباب الاقتصادية المتعلقة من الرواتب و الأجور.

3/الأسباب الاجتماعية:وتساهم في بعض الدول النامية في وجود الفساد الإداري .

4/الأسباب الثقافية:وتكون متعلقة بتعارض القيم الثقافية أو الحضارية للفرد أو المجموعة.

5/الأسباب المركبة:وهي الأسباب التي تنشأ من تزاوج الأساليب السابقة حيث تحصل أساليب دوافع الفساد.

6/الأسباب القيمة :وتكون في الجانب الأخلاقي عند الفرد و المجموعة.

7/الأسباب الهيكلية:وتضم الأسباب الإدارية في ضعف أجهزة الرقابة. [1]

العوامل المؤثرة علي الفساد الإداري:

1/العوامل الاقتصادية:وتعد من العوامل الرئيسية المفسرة للفساد الإداري وتتمثل في الرواتب و الأجور و المنح.

2/العوامل السياسية:وهي ضعف الإدارة لدي القادة السياسيين في محاربة الفساد في المجتمع.

3/العوامل الاجتماعية:وهي العوامل المؤثرة في ظهور الفساد داخل المجتمع.[2]

العوامل التي تؤثر علي الفساد :

1/اثر الفساد في النواحي الاجتماعية :و يودي الفساد لإبطال القيم الأخلاقية بين الفرد و الجماعة وفقدان قيمة العمل.

[1] \ خضير شعبان - ج بأنته - معهد علوم الأرض و الكون - ك الفساد وأنواعه أسبابه - ص {16,17,18,19}

[2] \ إيثار عبود كاظم - ج كربلاء - ك الفساد الإداري و المالي و أثاره الاقتصادية و الاجتماعية - ص {22,20,21, 19}

2/اثر الفساد في التنمية الاقتصادية:ويؤدي هذا النوع إلى فشل في الاستثمارات الخارجية وهروب رؤوس الأموال.

3/اثر الفساد في النظام السياسي:و يوثر علي مدي تمتع النظام وقدرته علي احترم حقوق المواطنين.[1]

أشكال الفساد:

1/استخدام المنصب العام من قبل الوزراء.

2/غياب النزاهة و الشفافية.

3/سرقة الأموال و الممتلكات العامة.

4/ تبذير المال من خلال إعفاءات الضرائب العامة.

اثأر الفساد الإداري:

1/الفساد المالي و الاقتصادي:وهي كافة الانحرافات المالية والمخالفة للقواعد و الأحكام المالية.

2/الفساد الاجتماعي:وهو وصف للسلوك غير اللائق عن تفكك نظام القيم الاجتماعية.

3/الفساد السياسي:وهو صراع علي النفوذ و المصالح و الموارد العامة و السيطرة علي السلطات.

4/الفساد القضائي:وهو تفسير النصوص القانونية و المحسوبية لمصالح أصحاب الهيئة.[2]

[1] \ خلود وليد صالح - جمهورية العراق - وزارة المالية - ك دور الرقابة في الحد من الفساد - ص { 11, 12,13}

[2] \ إيمان حسن عصب الحسبان - ك الأجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري و المالي - ص {404,405,406}

عوامل الفساد:

1/الأسباب السياسية :يعد الفساد الإداري ظاهرة أخلاقية في المجتمعات العامة وفي الدول التي تقسمها الحكومة.

2/الأسباب الاقتصادية:وهي تقسيم الثروة للمؤسسات الحكومية بالمجتمع.

3/الأسباب الاجتماعية:وهي أسس تودي العادات و التقاليد الاجتماعية.[1]

مكافحة الفساد:

1/ الإصلاح السياسي و ذلك من خلال بناء نظام محاربة الفساد.

2/ التخلص من السلوك الإداري الفاسد.

3/ الإصلاح الاجتماعي و العمل علي منع الفساد.

4/ متابعة الموظفين و محاسبتهم.

5/ تنفيذ اشد العقوبات علي مرتكبي الفساد.

[1] \ قاسم علوان سعيد: سهاد عادل احمد: تكرين - كلية العلوم السياسية - ك الفساد الإداري و المالي - ص { 6 , 7 ,8 ,9, }

الفصل الثالث

الدراسة الميدانية

المبحث الأول : نبذة عن مكان الدراســـة

المبحث الثاني : تحليل و مناقشة النتائـج

المبحث الأول

نبذة عن مكان الدراسة

تم تأسيس البنك التجاري السوداني محاول بنك رأسمالي وطني في عام **1960**م و في عام **1962**م تم بيع البنك التجاري لإتحاد المزارعين و تم تأسيس بنك بجانب البنك التجاري باسم بنك المزارع للاستثمار و التنمية الريفية و أصبح بنك المزارع للاستثمار و التنمية الريفية الشركة المالكة و البنك التجاري الشركة التابعة .

نتيجة لسياسة توفيق الاوصاع الصادرة من بنك السودان المركزي في عام **1997**م تم دمج بنك المزارع للاستثمار و التنمية الريفية و البنك التجاري السوداني في مؤسسة جديدة تحت مسمى مصرف المزارع التجاري .

لائحة تنظيم عمل المراجعة الداخلية :

ببنك السودان المركزي لسنة 2008**م :**

عملاً بأحكام المادة 63 من قانون بنك السودان المركزي لسنة 2002أصدر مجلس الإدارة اللائحة الآتي نصها .

اسم اللائحة وبدء العمل بها :

1. تسمى هذه اللائحة " لائحة تنظيم عمل المراجعة الداخلية ببنك السودان المركزي لسنة 2008 " ويعمل بها من تاريخ التوقيع عليها.

تفسير :

في هذه اللائحة و ما لم يقتض السياق معنى آخر يكون للكلمات والعبارات الواردة أدناه المعاني الموضحة أمام كل منها :

- " البنك " : يقصد به بنك السودان المركزي .

- " المحافظ" : يقصد به محافظ البنك .
- " الإدارة " : يقصد بها الإدارة العامة للمراجعة الداخلية .
- " المدير العام" : يقصد بها مدير عام الإدارة .

تطبيق :

3. تطبق هذه اللائحة على جميع إدارات ووحدات ومرافق البنك بالرئاسة والفروع . وينحصر العمل التنفيذي الذي يقوم به موظفو المراجعة فيما ورد في هذه اللائحة ولا يجوز لهم إجراء اى عمليات محاسبية أو التصديق عليها ما لم تكن ضمن مهام الإدارة.

أهداف ونطاق عمل الإدارة :

4. تكون أهداف ونطاق عمل الإدارة على النحو التالى :
   1. التأكد من أن المخاطر محددة بدقة وتدار بكفاءة وفعالية.
   2. سير التفاعل بين المستويات الإدارية والتنفيذية كما هو مخطط له حسب أسس الضبط المؤسسي في البنك.
   3. إتسام المعلومات المالية والإدارية الهامة وتلك التى تخص العمليات بموثوقية ودقة عالية والتأكد من أن الأنجاز يتم حسب الأطر الزمنية المحددة
   4. التأكد من إتساق أداء موظفي البنك مع السياسات والمعايير والإجراءات المعتمدة والقوانين واللوائح.
   5. التأكد من الحصول على موارد البنك بطريقة اقتصادية واستخدامها بكفاءة ، مع توفير الحماية الكافية لها.
   6. تحقيق الأهداف وانجاز الخطط والبرامج الخاصة بالإدارات والفروع.
   7. الحفاظ على الجودة وتطوير عمليات وإجراءات الرقابة الداخلية في البنك
   8. فحص وتقييم كفاية وفعالية أنظمة الرقابة والضبط الداخلي
   9. مراجعة وتقييم الأنظمة الالكترونية.

المهـــام :

ينحصر عمل الإدارة في المجالات الآتية :

1. **اعداد خطة سنوية مرنة مستندة على زيادة فعالية إدارة المخاطر ، وتتضمن كيفية التعامل مع هذه المخاطر وأنشطة الرقابة والضبط المحددة من قبل الإدارة العليا ،وترفع الخطة للمحافظ للإقرار والموافقة ، وكذلك الحال بالنسبة للتعديلات الدورية أثناء العام.**
2. **تنفيذ خطة المراجعة السنوية المجازة ، وعلى أن تتضمن المشاريع والمهام الأضافية التى تحددها الإدارة العليا.**
3. **العمل على أستيعاب موظفين مهنيين في مجال المراجعة يتمتعون بالمعرفة والمهارات والخبرة الكافية.**
4. **تقييم وتقدير أهمية دمج أو توحيد أو أستحداث خدمات جديدة أو عمليات للتطوير أو الرقابة أو تجويد التنفيذ داخل الإدارات أو فيما بينها.**
5. **إعداد تقارير دورية ترفع للمحافظ والإدارة العليا ، يتم فيها تلخيص نتائج أعمال المراجعة الداخلية.**
6. **رفع تقارير للمحافظ والإدارة العليا بالتطبيقات والتطورات الايجابية في أعمال المراجعة.**
7. **العمل على استيعاب معايير المراجعة التقليدية والإسلامية.**

المسئولية :

6. **يكون المدير العام مسئولاً أمام المحافظ أو من يفوضه بصفة مباشرة ، ويتمثل ذلك في الآتى :**
   1. **تقديم تقييم سنوى فيما يخص عمليات البنك في مجالات الضبط ورقابة الأنشطة وزيادة الفاعلية حسب هذه اللائحة.**

2. رفع تقارير بالمواضيع الهامة ذات الارتباط بضبط ورقابة أنشطة البنك في الرئاسة والفروع عند الحاجة ، ويتضمن ذلك التوصية بتحسين العمليات وتقديم المعلومات واقتراح الحلول.
3. تقديم تقارير دورية بموقف ونتائج تنفيذ الخطة السنوية للمراجعة ، ومدى كفاية الموارد في الإدارات.
4. التنسيق والإشراف على تنفيذ وظائف المراقبة في البنك (إدارة المخاطر ، الإلتزام ، التأمين، البيئة ، الأخلاق المهنية ، المراجع الخارجى)

الأستقلال :

يتمثل استقلال المراجعة الداخلية في مسئولية موظفيها أمام المدير العام ، ومسئوليتة أمام المحافظ وباستقلال إداري وتنظيمى عن إدارات البنك الأخرى.

الصلاحيات :

1. للمدير العام والعاملين بالمراجعة حق الوصول المباشر والتعامل مع السجلات والأنظمة والأصول والعاملين في البنك.
2. التعامل المباشر مع المحافظ والإدارة العليا.
3. تحديد المدى الزمنى ومكونات ونطاق اعمال المراجعة ، وأستخدام الأساليب العلمية لتحقيق أغراض المراجعة.
4. الحصول على العون اللازم من موظفي الإدارات والفروع والأقسام التى تجرى مراجعتها ، بجانب الحصول على المساعدات المتخصصة من داخل أو خارج البنك.
5. لايجوز للمدير العام أوموظفي المراجعة القيام بالآتى :
    1. إجراء العمليات في الرئاسة والفروع.
    2. الإنشاء أو المصادقة على معاملات محاسبية خارج إدارة المراجعة.

يمتلك البنك **34** فرعا في جميع أنحاء السودان .

الهيكل الإداري لمصرف المزارع التجاري

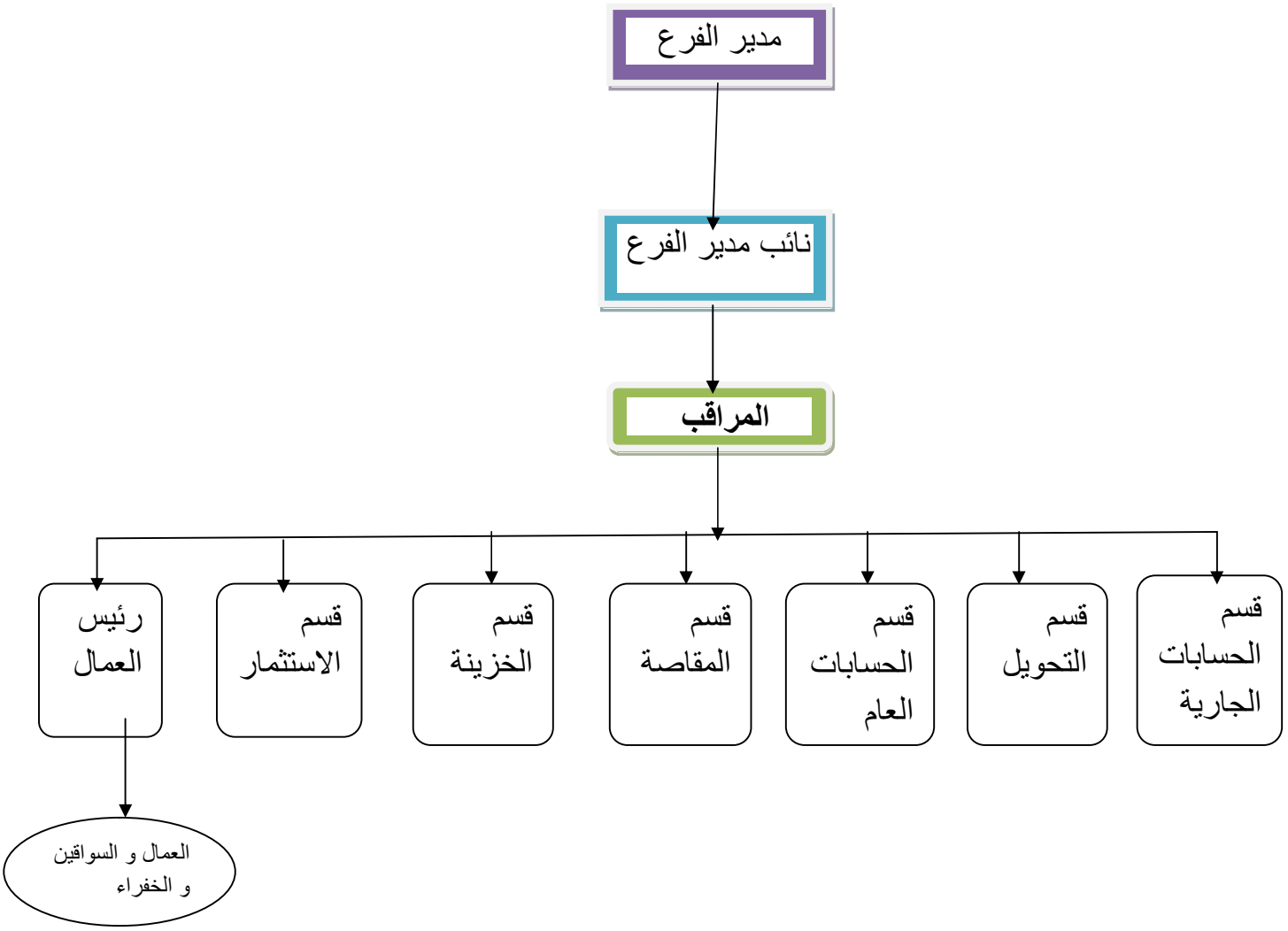

المبحث الثاني

تحليل ومناقشة النتائج

الجدول رقم (3- 2- 1) يوضح نوع عينة الدراسة :

البيان	العدد	النسبة
ذكر	9	60٪
أنثى	6	40٪
المجموع	15	100٪

الشكل رقم (3- 2- 1) يوضح نوع عينة الدراسة :

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا ان نسبة 60٪ رجال ونسبة 40٪ إناث

الجدول رقم (3- 2- 2) يوضح أعمار عينة الدراسة :

البيان	العدد	النسبة
أقل من 30 سنة	2	٪13.4
30 – 40 سنة	5	٪33.3
41-50 سنة	5	٪33.3
51-60 سنة	3	٪20
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 2) يوضح أعمار عينة الدراسة :

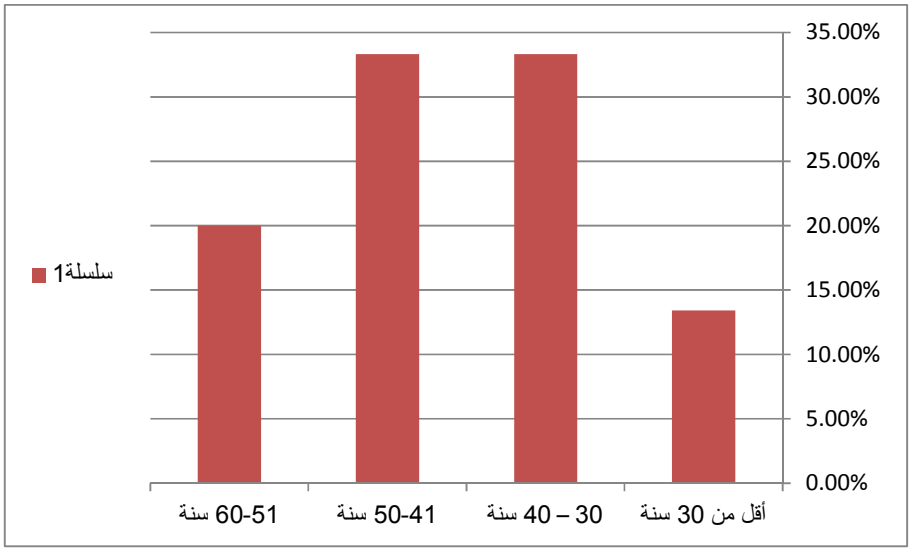

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا ان غالب أفراد عينة الدراسة أعمارهم بين (30-50) حيث بلغت نسبتهم 66.6٪ مما يدل على ان أعمار اغلب عينة الدراسة في سن العطاء .

الجدول رقم (3- 2- 3) يوضح المؤهل العلمي عينة الدراسة :

البيان	العدد	النسبة
بكلاريوس	7	٪46.7
ماجستير	5	٪33.3
دبلوم عالي	2	٪13.3
دبلوم	1	٪6.7
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 3) يوضح المؤهل العلمي عينة الدراسة :

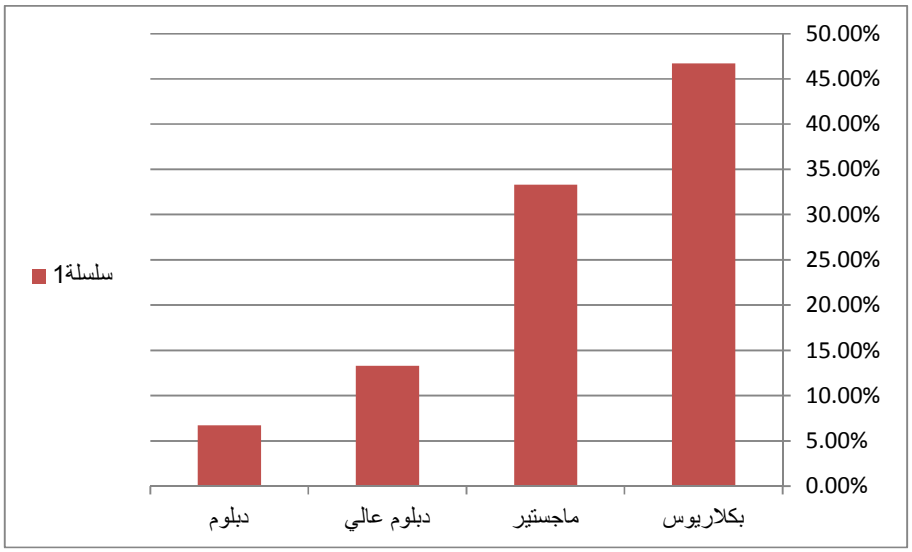

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا ان نسبة **46.7**٪ مؤهلهم العلمي بكلاريوس ونسبة **33.3**٪ ماجستير والبقية ما بين الدبلوم العالي والدبلوم الوسيط .

الجدول رقم (3- 2- 4) يوضح التخصص عينة الدراسة :

البيان	العدد	النسبة
محاسبة	7	٪46.7
اقتصاد	3	٪20
لإدارة الأعمال	2	٪13.3
مصارف	3	٪20
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 4) يوضح التخصص عينة الدراسة :

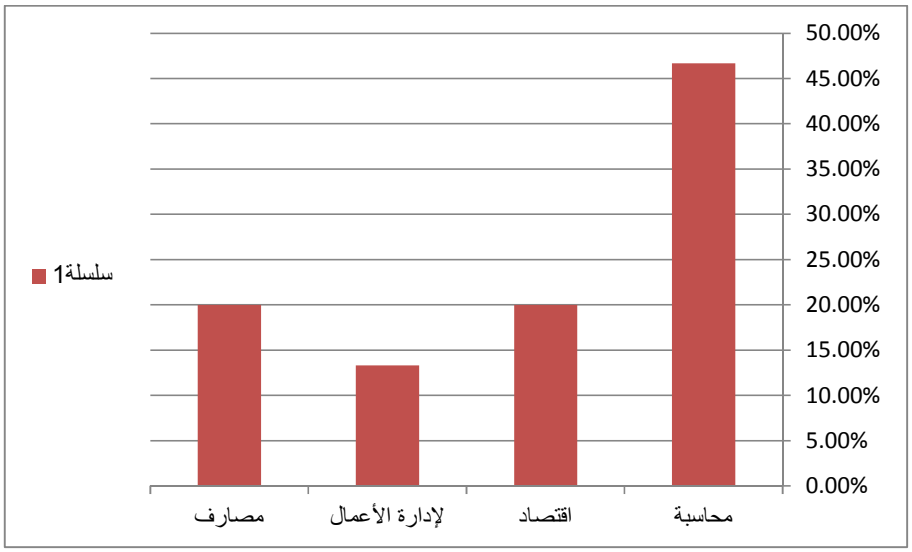

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن نسبة **46.7**٪ تخصصهم محاسبة ونسبة **20**٪ تخصصهم اقتصاد ومصارف وإدارة الأعمار **13.3**٪ .

الجدول رقم (3- 2- 5) يوضح الوظيفة عينة الدراسة :

البيان	العدد	النسبة
مدير مالي	10	٪66.7
مدير إداري	3	٪20
ضابط إداري	2	٪13.3
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 5) يوضح الوظيفة عينة الدراسة :

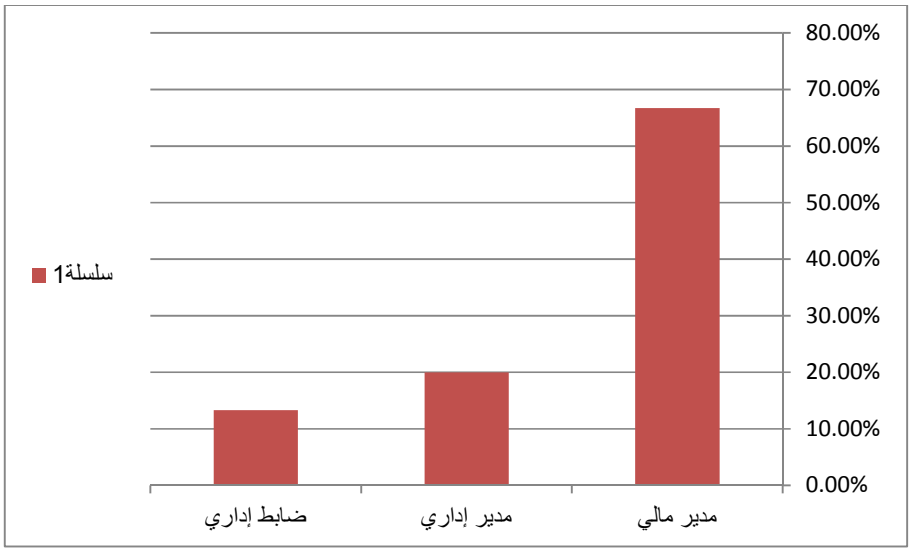

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن نسبة **66.7**٪ وظيفتهم مدير مـالي ونسـبة **20**٪ مدير إداري ونسبة **13.3**٪ ضابط إداري .

الجدول رقم (3- 2- 6) يوضح سنين خبرة عينة الدراسة :

البيان	العدد	النسبة
اقل من 5 سنة	1	٪ 6.6
6-10 سنة	5	٪33.4
11-15	3	٪20
16 فما فوق	6	٪40
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 6) يوضح سنين خبرة عينة الدراسة :

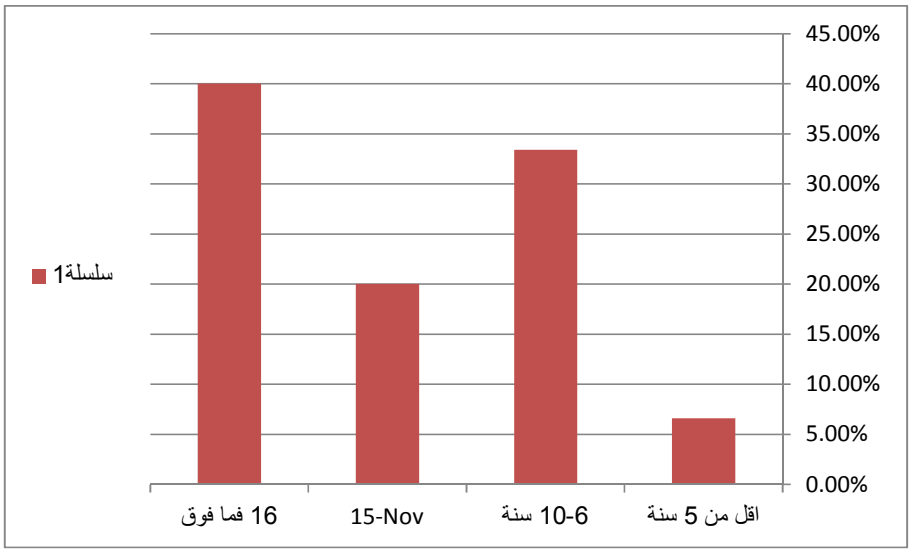

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن نسبة **40**٪ من عينة الدراسة خبرتهم اكبر من **16** سنة ونسبة **33.4**٪ خبرتهم من (**6-10**) سنوات ونسبة **20**٪ خبرتهم من (**11-15**) سنة

الجدول رقم (3- 2- 7) يوضح الإجابة عن عبارة (تؤدي المراجعة الداخلية بشفافية في المؤسسة) :

الإجابة	العدد	النسبة
موافق	13	٪86.6
محايد	1	٪6.7
لا أوافق	1	٪6.7
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 7) يوضح الإجابة عن عبارة (تؤدى المراجعة الداخلية بشفافية في المؤسسة) :

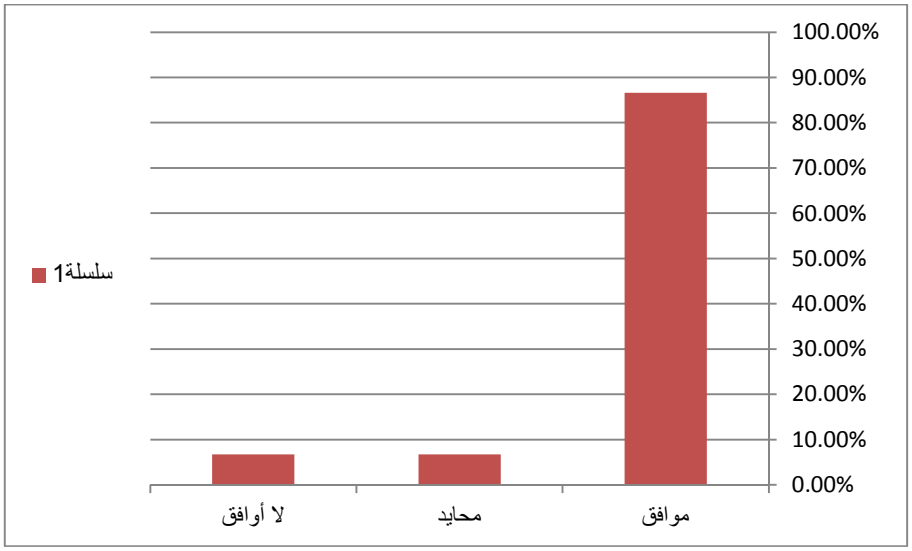

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن الذين أجابوا على عبارة (تؤدى المراجعة الداخلية بشفافية في المؤسسة) بموافق نسبة **86.6**٪ مما يدل على انه تؤدى المراجعة الداخلية بشفافية في المؤسسة .

الجدول رقم (3- 2- 8) يوضح الإجابة عن عبارة (تقوم المؤسسة بتقييم الأداء المالي دوريا) :

الإجابة	العدد	النسبة
موافق	12	٪80
محايد	1	٪6.7
لا أوافق	2	٪13.3
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 8) يوضح الإجابة عن عبارة (تقوم المؤسسة بتقييم الأداء المالي دوريا) :

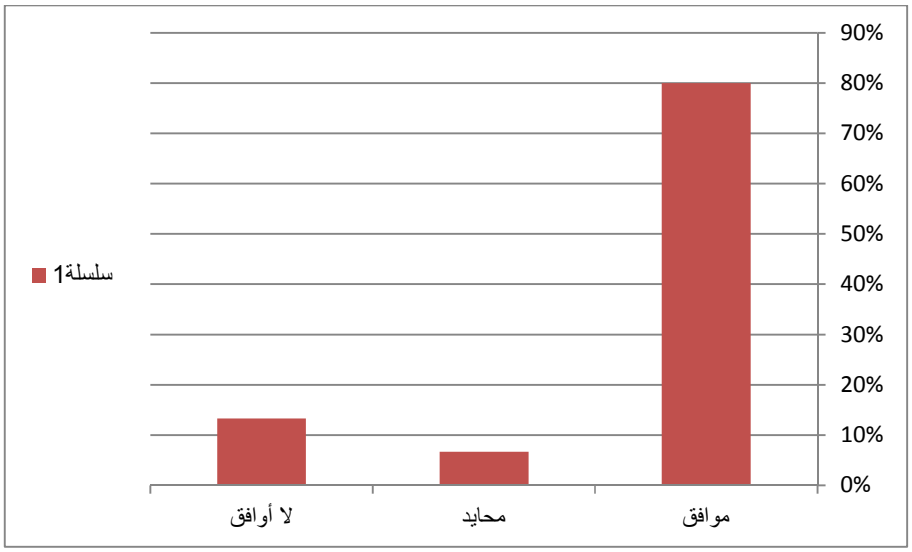

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن الذين أجابوا على عبارة (تقوم المؤسسة بتقييم الأداء المالي دوريا) بموافق نسبة **80**٪ مما يدل على انه تقوم المؤسسة بتقييم الأداء المالي دوريا . وجاءت الاجابة بعدم الموافقة بنسبة **13.3**٪ .

الجدول رقم (3- 2- 9) يوضح الإجابة عن عبارة (يوجد نظام واضح للمراجعة الداخلية) :

الإجابة	العدد	النسبة
موافق	14	٪93.3
محايد	0	٪0
لا أوافق	1	٪6.7
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 9) يوضح الإجابة عن عبارة (يوجد نظام واضح للمراجعة الداخلية) :

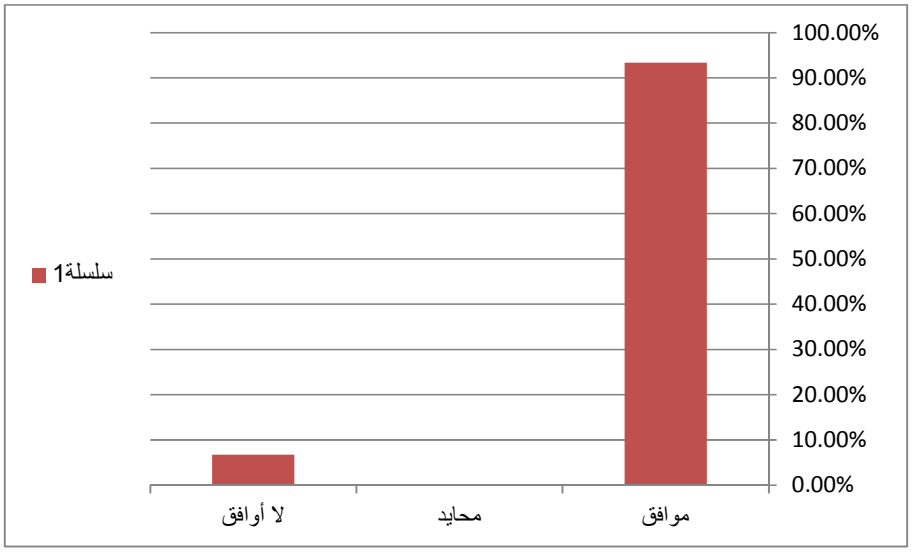

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن الذين أجابوا على عبارة (يوجد نظام واضح للمراجعة الداخلية) بموافق نسبة **93.3**٪ مما يدل على انه يوجد نظام واضح للمراجعة الداخلية. وجاءت الإجابة بعدم الموافقة بنسبة **6.7**٪ .

الجدول رقم (3- 2- 10) يوضح الإجابة عن عبارة (تساهم المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة) :

الإجابة	العدد	النسبة
موافق	15	٪100
محايد	0	٪0
لا أوافق	0	٪0
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 10) يوضح الإجابة عن عبارة (تساهم المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة) :

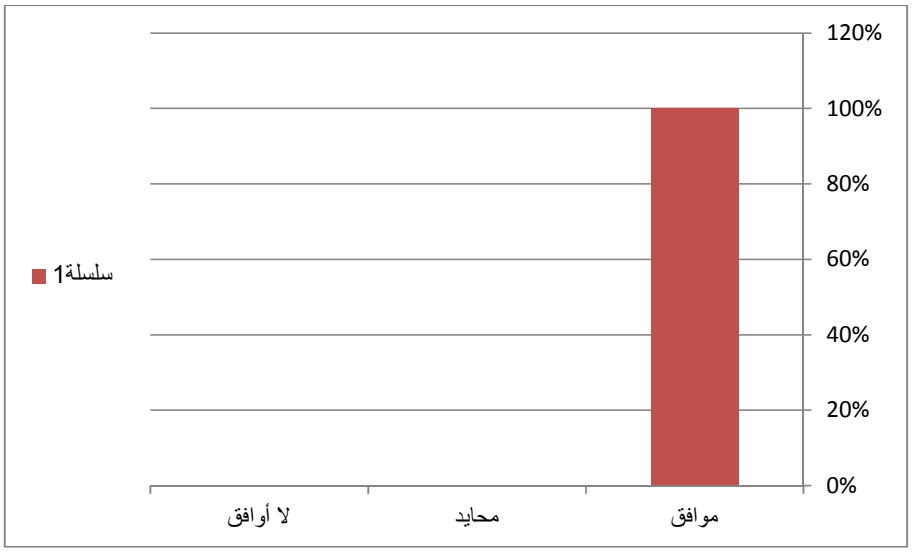

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن الذين أجابوا على عبارة (تساهم المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة) بموافق نسبة **100**٪ مما يدل على انه تساهم المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة .

الجدول رقم (3- 2- 11) يوضح الإجابة عن عبارة (تساهم المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة) :

الإجابة	العدد	النسبة
موافق	12	٪80
محايد	0	٪0
لا أوافق	3	٪20
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 11) يوضح الإجابة عن عبارة (تساهم المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة) :

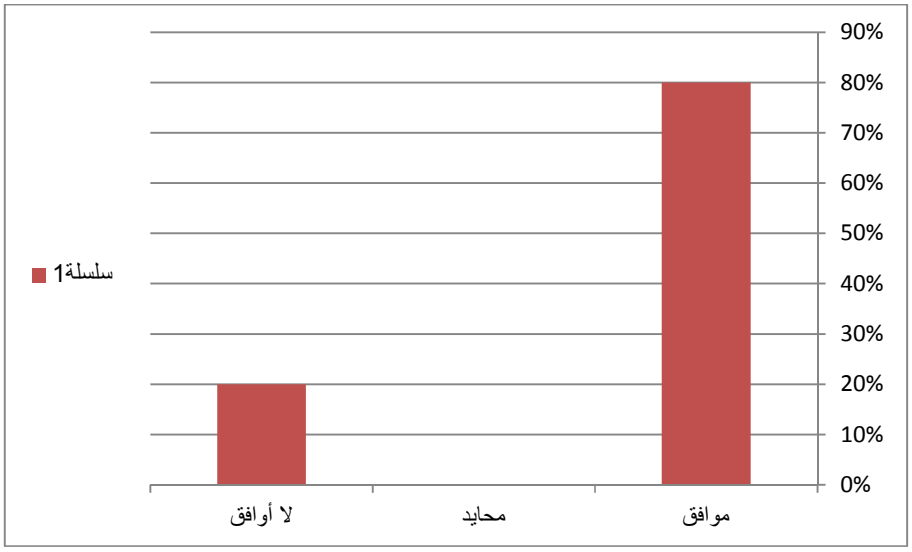

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن الذين أجابوا على عبارة (تساهم المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة) بموافق نسبة **80**٪ مما يدل على انه تساهم المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة والذين اجابو بعدم الموافقة نسبتهم **20**٪ فقط .

الجدول رقم (3- 2- 12) يوضح الإجابة عن عبارة (يؤثر تكامل المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة) :

الإجابة	العدد	النسبة
موافق	12	٪80
محايد	1	٪6.7
لا أوافق	2	٪13.3
المجموع	15	٪100

الشكل رقم (3- 2- 12) يوضح الإجابة عن عبارة (يؤثر تكامل المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة) :

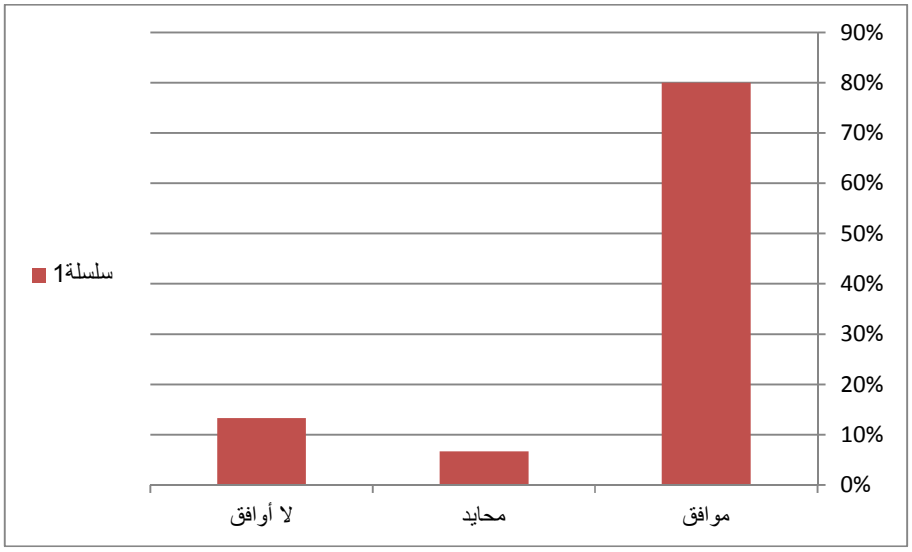

من خلال الدراسة الميدانية اتضح لنا أن الذين أجابوا على عبارة (يؤثر تكامل المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة) بموافق نسبة **80**٪ مما يدل على انه يؤثر تكامل المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة والذين اجابو بعدم الموافقة نسبتهم **13.3**٪ فقط ونسبة **6.7**٪ محايدين .

الخاتمة :

تم بحمد الله وتوفيقه الانتهاء من هذا البحث للتعرف على اثر المراجعة الداخلية والخارجية في تفعيل نظام الرقابة في المؤسسات وقد خرجنا ببعض النتائج والتوصيات :

أولا : النتائج :

1- يؤثر تكامل المراجعة الداخلية والخارجية في تحسين الأداء المالي بالمؤسسة .
2- تساهم المراجعة الخارجية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة .
3- تساهم المراجعة الداخلية في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة .

ثانياً : التوصيات

1- الاهتمام بالمراجعة الداخلية والخارجية .
2- لابد من جعل المراجعة الخارجية فاعله بحيث تساهم في رفع كفاءة الاداء للمؤسسة .
3- عمل نظام الكتروني للمراجعة الداخلية لكي يسهم في تحسين كفاءة وفعالية الأداء المالي بالمؤسسة .

المراجع والمصادر :

المراجع والمصادر :

1. *ألان عجيب مصطفي – ك دور الرقابة الداخلية – العراق/ مجلة الإنسانية .*
2. *عبد الفاتح – ج الجديدة –مصر – ك الرقابة و المراجعة الداخلية .*
3. *محمد بوتين– الجزائر– ك المراجعة و مراقبة الحسابات .*
4. *برابح بلال – احمد بومرداس – ك تقيم دور المراجعة الداخلية في تحسن نظام الرقابة الداخلية .*
5. *تجاوري جليلة – ج العربي بن مهيدي – أم البواقي– ك الرقابة الإدارية و دورها في تحسين الأداء*
6. *حاج عسي – ج العربي بن مهيدي – كلية العلوم الاقتصادية – ك تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .*
7. *حسين احمد– ج– دار الثقافة للنشر و التوزيع – عمان – ك مراجعة الحسابات المتقدمة (الإطار النظري).*
8. *عبد الرحمن يعقوب – ج قاصدي مربح – الجزائر – ك محاولة قياس اثر تطبيق الاستغلالية المالية علي الأداء المالي للمؤسسة .*
9. *محمد السير سرايا– دار المعرفة – مصر – الإسكندرية – أصول و قواعد المراجعة .*
10. *إنصاف عوض محمد ، دور ومهام المراجعة الداخلية في ضبط المال العام ، (ورقه مقدمه غي ورشه عمل مايو 2009) .*
11. *إيثار عبود كاظم – ج كربلاء – ك الفساد الإداري و المالي و أثاره الاقتصادية و الاجتماعية .*
12. *إيمان حسن عصب الحسبان – ك الأجهزة الرقابية الخارجية في الحد من الفساد الإداري و المالي .*
13. *برابح بلال – ج احمد بومرداس – ك تقيم المراجع في تحسين نظام الرقابة .*
14. *حسين القاضي – دار الصفاء للنشر – عمان– ك أساليب دقيق في ظل المعاير الأميركية .*
15. *حكيمة مناعي– ج بأنته– الجزائر– ك تقارير المراجعة الخارجية في ظل تطبيق المعاير المحاسبية.*

16. خالد أمين- دار وائل للنشر – عمان- ك علم تدقيق الحسابات.

17. خضير شعبان – ج بأنته – معهد علوم الأرض و الكون – ك الفساد وأنواعه أسبابه .

18. خلود وليد صالح – جمهورية العراق – وزارة المالية – ك دور الرقابة في الحد من الفساد .

19. ريمه بريش – ج العربي بن مهيدي الجزائر – ك الرقابة الإدارية علي المرافق العامة .

20. زين العابدين عبد الباقي الطيب ، دور المراجعة الداخلية في تحسين الأداء المالي ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، (2011).

21. سليمان نسر لسبوع – الأردنية لمجلات الدراسات للعلوم الإدارية – ك اثر هياكل الرقابة .

22. عادل عشي – ج محمد خضير/ بسكرة – ك الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية – قياس و تقيم .

23. عاشه بلغاري – ج قاصدي مرباح – ك تقيم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .

24. عبد الفتاح الصحن – مؤسسة – شباب مصر الجامعية – الإسكندرية- ك أصول المراجعة الداخلية والخارجية.

25. عبد الوهاب نصر علي – ج الدار الجامعية الإسكندرية – مصر/ ك المراجعة الخارجية الحديثة وفق لمعير العربية .

26. علي ابراهيم طلبه ، دراسات في المراجعه والرقابه الماليه .

27. علي السلمي ج- الجديدة الإسكندرية 2007 – دارعزيب للطباعة والنشر القاهرة – ك/التنظيم{النظرية-الهياكل-التعليمات}.

28. عماد صالح محمد صالح ، المراجعة الالكترونية وأثرها على الكفاءة أداء عملية المراجعة ، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا ، كلية الدراسات التجارية ، 2007.

29. قاسم علوان سعيد: سهاد عادل احمد: تكرين – كلية العلوم السياسية – ك الفساد الإداري و المالي .

30. قصي علي عمار – ج الشام الخاصة – ك مقرر الرقابة الإدارية و المالية .

31. كمال عبد السلام – ج المنصورة – مصر/كلية التجارة/ ك أصول علم المراجعة .

32. محمد التهامي – ديوان المطبوعات الجامعية- ك المراجعة و تدقيق الحسابات .

33. محمد سمير – الإسكندرية- الدار الجامعية- ك المراجعة الخارجية .

34. مدحت محمد – المجموعة العربية للتدريب – مصر القاهرة – ك الأداء الإداري المتميز .

35. مصطفي حسين خضير – ج الملك سعود – السعودية/ ك مراجعة المفاهيم و المعاير والإجراءات.

36. مهدي عطية – ج العربي بن مهيدي – ك مؤشرات الأداء المالي الاستراتجي .

37. نصيرة سليمان – ج محمد خضير – ك أهمية تقرير المراجع الخارجي في تحديد المخاطر المالية .

38. هادي لمي – ج عمان/ الأردن – دار وائل للنشر – ك مدخل التوقيت من الناحية النظرية و العلمية .

39. وجدي سلمان – ج تشيرن اللاذقية – ك الرقابة علي المواد البشرية وأثرها في رفع فعالية الأداء .

40. وليد تونس – دار المريخ للنشر – السعودية – ك المراجعة بين النظرية و التطبيق .